أثر التصحر على الواقع الزراعي

المهندس قاسم حسن

مدير مديرية الجنوب في جمعية مؤسسة جهاد البناء

تعد مشكلة التصحر من المشاكل الهامة وذات الآثار السلبية لعدد كبير من دول العالم وخاصة تلك الواقعة تحت ظروف مناخية جافة أو شبه جافة أو حتى شبه رطبة. ظهرت أهمية هذه المشكلة العالمية الطابع في العقدين الأخيرين عندما أصبحت تتهدد ثلث مساحة اليابسة وتترك آثار سلبية تنعكس بمفاعيلها على كافة الأصعدة الإجتماعية والإقتصادية والبيئية.

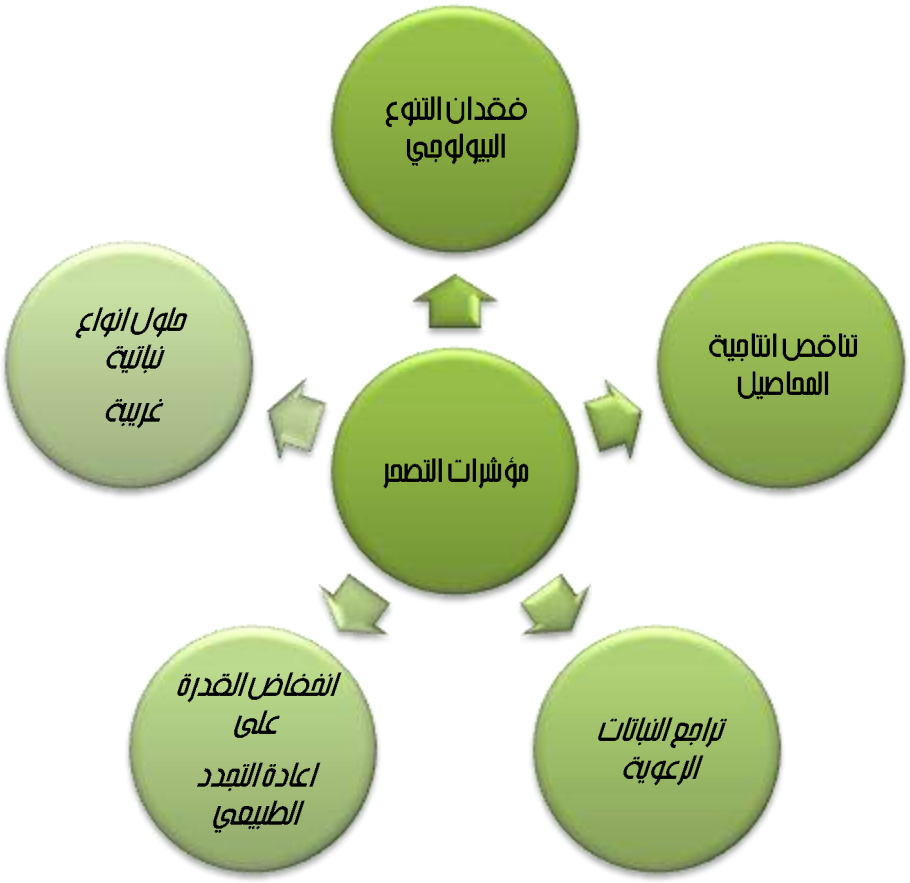

بناء على المعطيات والتهديدات الخطيرة التي ولدتها هذه الظاهرة، أقرت قمة الأرض التي عقدت في مدينة الريو في البرازيل عام 1992 إنشاء مايسمى بـــــــــ "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/ أو التصحر".

وكانت هذه الإتفاقية هي النتاج المباشر لما سمي أجندة القرن الواحد والعشرين Agenda 21 التي تبنتها القمة المذكورة. وقد إعتمدت هذه الإتفاقية في 17 حزيران عام 1994 في إجتماع للأطراف الدولية عقد في العاصمة الفرنسية باريس، ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في كانون الأول من عام 1996. مكافحة التصحر بالمعنى العام يراد منها منع تدهور الأراضي التي تنتج الأخشاب والأحطاب والكلأ والمحاصيل.

وتعني في اللغة التي أشاعها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام (1992)، أن تكون تنمية موارد الأرض في المناطق الجافة وشبه الجافة تنمية متواصلة (مستدامة)، أي تنمية تحقق العطاء الموصول للنظام البيئي المنتج فيقابل إحتياجات الحاضر وإحتياجات المستقبل. والتنمية في جميع صورها علاقة تفاعل بين الإنسان (المجتمع) وبين الموارد الطبيعية.

ظاهرة التصحر تجتاح الأراضي اللبنانية

يقع لبنان على الساحل الشرقي لحوض البحر الأبيض المتوسط، ويتميز بطبيعة جيولوجية رسوبية عموماً تمتد من العصر الجوراسي حتى الرباعي وجيومورفولوجية معقدة ولدت تنوعاً غنياً بالأنظمة المناخية والبيئية، الغطاء النباتي، أنواع التربة والأنشطة الزراعية.

إلا أن التدخلات الإنسانية وسوء الإدارة وتغير المناخ العالمي ولد ضغوطاً متزايدة على الموارد الطبيعية المحدودة وزاد من مخاطر التصحر من خلال إنجراف التربة، إنحصار الرقعة الخضراء، تلوث التربة والمياه وتراجع نوعية التربة وقدرتها على الإنتاج.

مسببات ظاهرة التصحر في لبنان

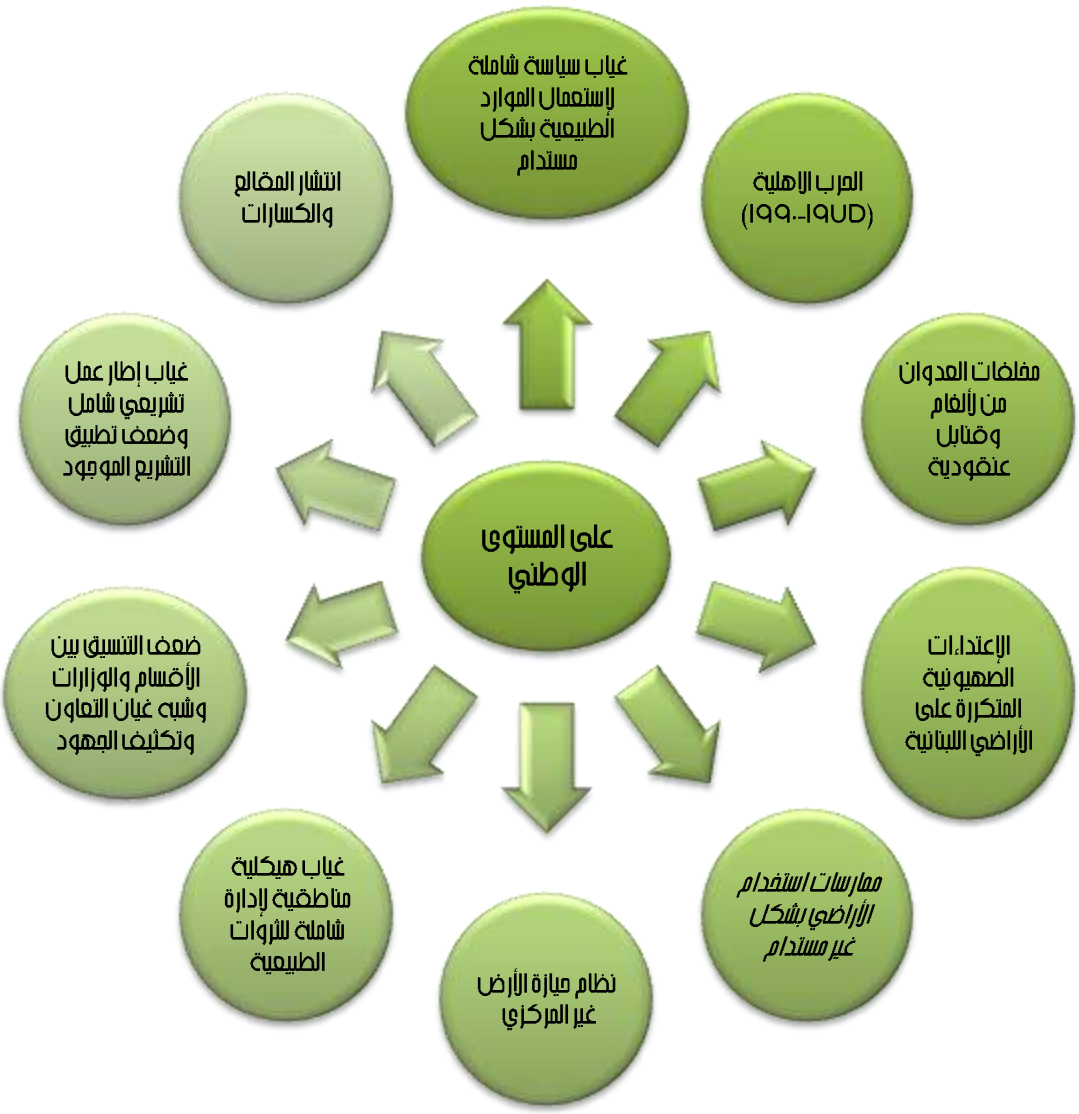

النشاطات البشرية والقوى المحركة لإنتشار مفاعيل هذه الظاهرة

- التعديات الزراعية والزراعة في التربة الهشة أو المعرضة للتعرية بفعل المياه أو الهواء.
- رعي القطيع الجائر – كثيراً ما يكون إنتقائياً – للأعشاب والشجيرات.
- القطع الجائر للغابات وإستعمال الثروات الخشبية بإفراط خصوصاً الحطب أو الفحم النباتي.
- إضرام النيران بشكل عشوائي بهدف تنظيف الأراضي
- ممارسات زراعية غير مستدامة.

- ممارسات ري بدائية أو إستعمال المياه بشكل غير كاف.
- التمدد العمراني
- التلوث (طمر النفايات الصلبة، مصبات المياه المبتذلة، النفايات الصناعية).

بناءً عليه, وقعت الحكومة اللبنانية على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في شهر أيلول من عام 1995 وأقرها المجلس اللبناني في شهر كانون الاول من العام نفسه. وفي العام 2003 اعلنت وزارة الزراعة اللبنانية عن الخطة الوطنية لمكافحة التصحر في لبنان NAP وهي الخطة التي أعدتها من خلال التعاون التقني مع وكالة التعاون الخارجي الألمانية GTZ وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي UNDP. وبحسب إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تشكل هذه الخطة الوطنية الإطار العام الذي يحدد مجالات التعاون بين لبنان والدولة الصديقة والمانحة لمكافحة التصحر في لبنان.

وقد أظهرت الخطة الوطنية NAP إن أكثر المناطق تأثراً بظاهرة التصحر في لبنان هي منطقة بعلبك – الهرمل، ومنطقة جنوب لبنان (جبل عامل) يليها أجزاء من منطقة عكار في شمال لبنان. ودعت الخطة إلى معالجات آنية وكذلك معالجات متوسطة وطويلة الأمد. كما أكدت إن مكافحة التصحر في المناطق المتأثرة في لبنان تحتاج إلى برامج متكاملة تلحظ الأطر التالية:

- الإطار المؤسساتي في إدارة وتنفيذ الخطة الوطنية NAP.
- الإطار التشريعي والقانوني.
- إعادة النظر في إستخدام الأراضي.
- الإهتمام بالمسائل الإقتصادية والإجتماعية في المناطق المتأثرة.
- إدارة الموارد المائية
- إدارة الغابات
- تشجيع الزراعة المستدامة
- إدارة المراعي
- الحفاظ على التربة
- المحميات الطبيعية.

<u>دور المجتمعات المحلية</u>

تشكل المجتمعات المحلية العنصر الأبرز والأكثر فعالية في مكافحة أي ظاهرة تجتاح الأراضي وتؤثر على مواردها الطبيعية ذات المردود الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والحضاري.

عليه لا تختلف ظاهرة التصحر عن غيرها, فقالب التغيير والتطوير ينطلق من مسار محدد المعالم مكتنز لمضامين تفاعلية لمجتمعات محلية تسعى الى مواجهة خطر داهم يتهدد استدامة مواردها وينعكس سلباً على مستقبل اجيالها الحالية والمستقبلية.

من صميم هذه المعاناة تكونت أسس تقدم المجتمعات المحلية على هذا المسار, فالمبادئ متعددة الأثر تنطلق من خطوات التوعية والتثقيف والإرشاد وتتمدد لتطال الدراسات والأبحاث والمشاريع التنفيذية الذات الأثر القصير, المتوسط والبعيد المدى.

برامج جمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية في مكافحة ظاهرة التصحر

❖ برنامج توزيع الغراس وحملات التشجير

بدأت رحلة المشروع منذ العام 1992 واستمرت حتى الوقت الحاضر, وكل عام يتجدد البرنامج في موعده حتى غدى محور اساسي في روزنامة العمل الزراعي لدى المواطن اللبناني.

جدول الغراس المستلمة في المؤسسة منذ العام 1992 حتى العام 2011

العام	عدد الغراس الحرجية	عدد الغراس المثمرة	مجموع الغراس
1992	5,000	10,000	15,000

11,500	7,000	4,500	1993
12,500	7,000	5,500	1994
56,000	34,000	22,000	1995
60,250	42,000	18,250	1996
77,000	32,000	45,000	1997
75,875	43,750	32,125	1998
368,000	100,000	268,000	1999
408,000	97,000	311,000	2000
517,000	239,500	277,500	2001
518,000	187,000	331,000	2002
514,000	208,000	306,000	2003
512,000	186,000	326,000	2004
450,000	185,000	265,000	2005
73,000	20,029	52,971	2006
809,750	198,750	611,000	2007
852,202	202,301	649,901	2008
923,192	260,500	662,692	2009
1,048,188	210,770	837,418	2010
774,033	168,500	605,533	2011
8,075,490	2,439,100	5,636,390	المجموع

النطاق الجغرافي والفئات المستفيدة من خدمات البرنامج طبقاً لما هو وارد في العام 2010–2011

	بيروت	الجنوب	البقاع	الشمال	جبل لبنان	المجموع
مزارعين	450	2150	2035	450	375	5460
بلديات	5	115	45	32	23	220
مدارس	15	15	9	5	5	49
جمعيات تعاونية	5	36	24	8	2	75
جمعيات أهلية و نوادي شبابية	9	25	19	7	7	67
نقابات	5	4	13	8	3	33
جمعيات كشفية	7	6	6	5	4	28
المجموع	**496**	**2351**	**2151**	**515**	**419**	**5932**

- **مشروع رصد الثروة الحرجية في جبل الريحان**
- **مشروع انشاء بركة كونين**
- **حملات التوعية ولاارشاد حول اسس مكافحة التصحر شملت أطياف وفئات مختلفة من المواطنين اللبناني**
- **دراسات وأبحاث فنية حول مكافحة التصحر**
- **إرشاد زراعي متخصص المعالم الفنية حول الإستخدام المتكامل للأراضي واسس الزراعة المستدامة**
- **إرشاد بيئي حول ادارة الموارد الطبيعية والإستخدام الأمثل للمقومات الحية**
- **دورة تدريبية وتأهيلية حول ادارة الغابات ومكافحة الحرائق**
- **رعاية فنية وتنفيذية لمعالم طبيعية حيوية (معلم مليتا, وحديقة مارون الراس)**
- **متابعة فنية لإدارة المحميات الطبيعية**

التوصيات

على المستوى التشريعي

- تطوير إطار عمل تشريعي متكامل لإدارة الموارد الطبيعية وذلك من خلال مراجعة القوانين والتشريعات المتعلقة بهذا الشأن وتحديد التغيرات ومقاربة التشريعات الموجودة والموجبات في ظل الإتفاقيات البيئية الدولية.

على المستوى المؤسساتي

- تحسين التنسيق بين الأقسام والوزارات المعنية في مراقبة ومكافحة ظاهرة التصحر
- بناء القدرات على استخدام الثروات الطبيعية بشكل مستدام على كافة الاصعدة
- اذكاء الوعي وحملات التوعية على الأصعدة كافة حول العلاقة الوثيقة بين الاستخدام المستدام للثروات الطبيعية
- تحقيق التكامل في عناصر الإصحاح البيئي والإصحاح الإجتماعي.
- إدماج خطة مكافحة التصحر في الخطة الوطنية للتنمية.

على المستوى التقني

- استصلاح الاراضي واستكمال عملية ازالة الالغام والقنابل العنقودية بغية تمكين استثمار الاراضي اقتصادياً وزيادة المساحات المزروعة
- تنظيم استخدام المياه الجوفية وتطبيق وسائل لحصاد المياه

- دعم الجهود الهادفة الى جمع المعلومات والمعرفة ونشر الخبرة المحلية وتشجيع البحوث المتعلقة بادارة الغابات
- دعم البحوث الزراعية وتنمية التقنيات الزراعية بما في ذلك تقنيات صون التربة وكفاءة إستخدام المياه
- تشجيع مشروعات التشجير وإقامة المنتزهات الوطنية.
- تحسين المراعي من ناحيتي حماية أراضي المراعي من التعرية وإضافة موارد رعوية معمرة تتيح الكلأ, وتنظيم الرعي من ناحيتي عدد الحيوانات في وحدة المساحة، ومدة بقاء الحيوانات في المرعى، وموسم الرعي.
- تطوير برامج التدريب على الزراعة الجافة ومكافحة التصحر.
- إنشاء محميات في الأنظمة الإيكولوجية الضعيفة وصن التنع الحيوي
- إدخال نظام مناوبة صحيح بين المحاصيل للحفاظ على خصوبة التربة.
- تشجيع الزراعة في مناطق تجمع مياه الجريان السطحي وفي مجرى الوديان.
- إعادة تأهيل المقالع والكسارات